بيان المجلس التنسيقي لمتقاعدي القطاع العام

إلحاقاً ببيانه الصادر بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٧ يجدد المجلس التنسيقي موقفه لجهة تأييد كامل مطالب موظفي الإدارة العامة في إنصافهم وتصحيح رواتبهم وتعزيز خدمات الصناديق الضامنة ، الأمر الذي ينسحب على المتقاعدين الذين أصابهم ما أصاب العاملين في القطاع العام . ويعرب المجلس في هذا السياق عن تفهمه الكامل لأسباب الكاملة وراء الإضراب العام كنتيجة للتجاهل المريب والمشبوه من الدولة للمطالب المحقة والبديهية للموظفين والمتقاعدين على السواء. ان الحملة التي يتعرض لها موظفو الإدارة العامة ، وبشكل خاص موظفو وزارة المال ، من قبل أدوات السلطة وبعض حسني النية ، لعدم الحضور الى مكاتبهم وإنجاز جداول الرواتب والمعاشات ، تثير الإستغراب والتساؤل ، إن هذا الإضراب لم يخلق من العدم ولم يأتِي نتيجة غواء وهواية ، بعدما مضى اكثر من سنتين على بدء الإزمة الإقتصادية واستفحالها لعدم اتخاذ التدابير الناجعة من قبل السلطة ، و الإكتفاء بتدابير تجانب أبسط قواعد العلم والحوكمة في مثل هذه الظروف.

ان سياسة الإستهتار و لا مبالة التي اتبعتها السلطة ، بشقيها السياسي والمالي ، أوصلت البلاد الى هذه الألزمة الخانقة وأدت بالعباد إلى أن يستجدوا ، ليس فقط رواتبهم ، بل الحصول على أبسط مقومات العيش الأساسي ، فأضحى رغيف الخبز هدفاً يضافة أساسياً الى أهداف أخرى يسعى اليها المواطن . فالموظف الذي يعتبر ركناً من اركان المواطنة والعمود الفقري الإستمرار العمل في الدولة ، بمختلف سلطاتها ومؤسساتها ، لم يعد بمقدوره الإستمرار في مواجهة الإستحقاقات المعيشية له ولعائلته في ظل انهيار القيمة الشرائية لراتبه الذي تراجع الى ٨ بالمئة من قيمته الأساسية مقابل الإرتفاع الجنوني لألسعار وانعدام الخدمات العامة والصحية خاصة . وبعدما بات الراتب لا يكفي بدل للإنتقال الى مركز العمل ، رأينا الحكومات المتعاقبة تناقش الخطط وتتخذ القرارات الترقيعية في معالجة الأزمات ، ولم تفلح إلا بإجراء انتخابات جددت فيها لنفسها إدارة البلاد ، وكأن الدنيا بألف خير ، و لا فقر و لا فقراء و لا أناس يموتون في اسرتهم لا يجرؤون على التفكير بالذهاب الى المستشفى

ان أوضاع الموظفين والمتقاعدين ، مدنيين وعسكريين ، لم تعد تسمح لهم تأمين أسباب الحياة والإستمرار ، وتقف الدولة ،بقديمها وجديدها، موقفاً يصل الى حد ارتكاب جريمة بحق مواطنيها ، متخلين عن واجباتهم تجاه مواطنيهم . فإذا كانوا غير على تأمين مقومات العيش التي طرحوا أنفسهم لتأمينها فليرحلوا وليخلوا قادرين مواقعهم أهل الخبرة والإختصاص والنزاهة ليقوموا بما تملي قواعد قيام الدولة في العصر الحديث نقيض العصر الحجري الذي أوصلتنا اليه المنظومة الحالية ان المجلس التنسيقي لمتقاعدي القطاع العام سيبقي جلساته مفتوحة لمتابعة الأوضاع متحداً مع موظفي القطاع العام ومستمراً في النضال معهم، وبجميع الوسائل المتاحة ، حتى تحقيق المطالب المحقة بكاملها ، ويحمل السلطة السياسية كامل المسؤولية عما يحصل وعما سيحصل في حال عدم الإسراع في إيجاد الحلول لهذه الأزمة التي تتحمل هي نفسها أسبابها ونتائجها ، وان عدم توافر الرواتب آخر الشهر تُسأل عنه الحكومة وهنا يجب الكف عن حرف الإنظار وتحميل المسؤولية للموظفين غير القادرين على تأمين قوت عيالهم

في بيروت ٢٧/٦/٢٠٢٢

المجلس التنسيقي لمتقاعدي القطاع العام